الاستاذ : سالي مراد مقياس : مدخل الى علم الاجرام

ماستر 1 (علم الاجتماع الجريمة والانحراف)

المحاضرة المتبقية من السداسي الثامن

الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة

المبحث الأول: النظريات المفسرة للجريمة:

المطلب الأول: الاتجاه الفردي وتفسير الجريمة

تمثل هذا الاتجاه في مدارس قام العديد من علماء النفس فيها بوضع نظريات حاولوا من خلالها تفسير الجوانب السيكولوجية والدوافع النفسية التي تقف وراء السلوك الإجرامي ومن أهم هذه المدارس المدرسة الكلاسيكية والتي يمثلها "أنريكو فيري"، "دو بري" و"دوق ريف"، ومدرسة التحليل النفسي التي لا تقتصر في الحقيقة على مؤسسها فرويد فحسب بل لها عدة أنصار أخذوا بالمبادئ العامة التي أخذ بها فرويد، وبعضهم قد أختلف معه في أمور عديدة مثل "يونغ"، "أدلر" و"دوقريف" وغيرهم، وبعضهم الآخر بقي ملتزما بالفكر الذي تبناه فرويد، ومن هنا سنتطرق في هذا الاتجاه الفردي إلى أصحاب النظريات التي فسرت السلوك المنحرف في هاتين المدرستين:

أولا: المدرسة الكلاسيكية

والتي نتطرق إليها من خلال هذه النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي

1. نظرية أنريكو فيري: أقر"أنريكو فيري" أن العوامل الاجتماعية، البيئية والثقافية ليست وحدها المسؤولة عن ظاهرة الإجرام لأنه لو كان كذالك لأصبح كل الناس مجرمين في المجتمع ما توفرت فيه هذه الشروط، ولذلك فهو يسلم بوجود عوامل أنثروبولوجية خاصة بشخصية المجرم وهو يقسمها إلى ثلاثة أقسام بعضها يتعلق بالتكوين العضوي، وبعضها يتعلق بالتكوين النفسي، وبعضها الآخر يتعلق بخصائص شخصية المجرم كالجنس والعمر، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وبيئية خارجية[1]،

(1) محمد، الزازقي. علم الإجرام والسياسة الجنائية،ط2، بيروت :دار الكتاب الجديد، 1999، ص58.

2. نظرية جارو فالو: قريبا من رأي "أنريكو فيري" ذهب "جارو فالو" ونادى بنظرية جديدة عما كان سائدا ومشهورا خصوصا لدى أستاذه "لومبروزو" مفادها أن المجرم ليس خلقة جسمية شاذة وإنما هو نفس شاذة ينقصها الورع والأمانة، ويعد تخلف الورع فيها مصدرا لجرائم الدم، وتخلف أداء الأمانة مصدرا لجرائم المال، وخلص من ذلك إلى القول بأن العقوبة يجب أن تهدف إلى مجازاة المجرم ذاته أي إلى المنع الخاص قبل أن تهدف إلى تخويف كافة الناس أي إلى المنع العام[2].

وقد توسع المهتمون بالطب العقلي والنفسي في دراساتهم للجوانب النفسية وكانت لهم آراء مختلفة في سبب السلوك الإجرامي في النفس، ومنهم:

3. دوبري: ركز كثيرا في نظريته على الجانب النفسي كعامل رئيسي للإجرام، فأرجع الانحراف السلوكي إلى انحراف في الغرائز الأساسية عند الإنسان، فحسب رأيه أن محركات السلوك البشري تنقسم إلى ثلاث غرائز، وهي غريزة التكاثر، غريزة المجتمع، وغريزة المحافظة على الجنس، وهذه الغرائز تكون معرضة للانحراف بالمبالغة في واحدة منها أو النقص الشاذ أو الانعكاس، وهذه العوارض هي المسؤولة عن الانحراف السلوكي وبالتالي عن الإجرام[3]،

4. بيناتيل: لم يبتعد "بيناتيل" في نظريته عما ذهب إليه "دوبري" فالإنسان بصفة عامة سواء كان مجرما أو غير ذلك يتوفر على سمات نفسية وسلوكية مثل الأنانية وعدم الاستقرار والجمود الوجداني، فإذا تغلب واحد منها على الآخرين بصفة مرهقة أدى ذلك إلى الانحراف، وكذلك إذا وجدت بصفة مصرة عند شخص ما يؤدي ذلك إلى الجريمة.

ولقد حاول "بيناتيل"من خلال أبحاثه أن يصل إلى ما من شأنه أن يكشف عن شخصية المجرم قبل أن يرتكب جريمته وذلك بالكشف عن الحالة النفسية التي من شانها أن تنذرنا بوجود استعداد نفسي وقدرة فعلية للقيام بالفعل الإجرامي وهذه الحالة النفسية أسماها علماء الإجرام حالة الخطر وأطلق عليها فيما بعد القدرة على الإجرام، وقد قام "جاروفالو" بتحديد العناصر التي تكون الحالة الخطرة، وتعدى ذلك إلى محاولة معرفة قدرته على التأقلم والاعتدال، فحسب رأيه أن القدرة الإجرامية للجانح ليست وحدها العنصر الأساسي لحالة الخطر بل يجب البحث عن ما من شأنه أن يمثل عقبة لانحرافه النفسي

(2)رمسيس بهنام. مرجع سابق، ص 43.

(1) ابن الشيخ فريد، زين الدين.علم النفس الجنائي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 7،8.

ويساعده على التأقلم مع المجتمع ومحاولة معرفة درجة القدرة على التأقلم التي بقيت لديه لاستغلالها ودعمها، ويتم ذلك عن طريق محاولة إيجاد الوسط اللائق لتنمية هذه القدرة على التأقلم الاجتماعي[4].

وتختلف حالة الخطر من شخص إلى آخر، كما تختلف حالة التأقلم أيضا تبعا لذلك من شخص إلى أخر كذلك، ويميز الباحثون بين شكلين من الحالة الخطرة، حالة خطرة دائمة ويتميز من تكون لديه بالاحتراف في الإجرام بحيث يكون هو مصدر عيشه الدائم، والشكل الثاني هو حالة الخطر المؤقتة، وقد أصبحت حالة الخطر اليوم مثار تساؤل في المحاكم وفي جرائم الشروع بوجه خاص، فكثيرا ما يتساءل القضاة هل كان للجاني القدرة على ارتكاب الجريمة؟ وذلك إذا كان يمكن حمل فعله على أكثر من وجه.

ونشير في آخر حديثنا عن هذه المدرسة أن الكثير من العلماء والباحثين وخاصة من لهم علاقة بعلم النفس الجنائي يذهبون إلى القول بأن الصلة وثيقة بين الأمراض النفسية و الإجرام والانحراف على اعتبار أن المريض نفسيا يرتكب الجريمة تحت تأثير نفسي لاشعوري حاد، يسبب له قلقا وتوترا شديدين، يحاول المريض التخفيف منهما عن طريق ارتكاب الجريمة، وليس من شأن العقوبة التي تطبق عليه عادة في الجريمة الأولى أن تعالج القلق والتوتر الذي يشعر به ذلك لصعوبة اكتشاف أعراض المرض النفسي وخاصة في مراحله الأولى، إضافة لصعوبته العلاجية وظروف بقاء المريض مدة طويلة تحت إشراف الطبيب أو المحلل النفسي، ومن هنا كان المجرم المريض نفسيا هو مجرم عائد في الغالب، مادامت مشكلته النفسية قائمة لم تحل بعد[5].

ولقد أجريت دراسات إحصائية شملت عددا من المجرمين لمعرفة نسبة المصابين من هؤلاء بخلل نفسي، للوقوف على أثر هذا الخلل في إجرامهم وانحرافهم، ومن أهم تلك الدراسات الدراسة التي أجراها "ريدل" على مجموعة من المجرمين تبين له منها أن 40% مصابون بخلل نفسي، كما تبين من دراسة أخرى أجراها" سيجنل" على مجموعة من المجرمين لأكثر من مرة أن نسبة المختلين نفسيا تصل إلى حدود المجرمين المعتادين إلى83% تقريبا، كما تبين للعالم البلجيكي"فيرفاك" في دراسة أجراها على 9000 مجرم أن نسبة المختلين نفسيا منهم تصل إلى 90%، في الوقت الذي أنتها إليه بعض الباحثين أمثال

(2) المرجع السابق، ص13.

(1) سعد، المغربي. علم النفس الجنائي. مرجع سابق، ص 140.

"كرسا نو شكين" و"ريدل" و"شل" وغيرهم إلى أن نسبة المختلين نفسيا من مجموعة الجناة عامة لا تتعدى 30%، فقط وهو ما يظهر بوضوح على أثر المرض النفسي في ارتكاب الجريمة[6].

كما حاول الكثير من الباحثين إيجاد علاقة بين الذكاء والسلوك الإجرامي ، فكانوا يرون أن ضعاف العقول ومنخفضي الذكاء يسهل عودهم إلى الجريمة والتأثير عليهم، ولا يستطيعون إدراك عواقب أفعالهم، فهاهو "دول "1930يرى أنه إذا كان الذكاء المنخفض هو سبب الجريمة والانحراف، فان المجرمون سيكونون أقل ذكاء من غير المجرمين.

وقد أبدت بحوث "جلوك" 1935 و" مان" 1939 الفرض القائل بان المجرمين أقل ذكاء من غير المجرمين، أما بحوث "لان"و "ويلتي" 1935و "هيل" 1936و "وودوارد" 1955و" "مارتوس"1955على أنه ليس ثمة علاقة بين الذكاء و الجريمة، كما يرى "تراسمان" أن متوسط ذكاء العائدين يكون على الأقل مثل متوسط ذكاء المجرمون الراشدون ومن المحتمل أن يكون أعلى منه[7]، في حين ربط بعض المهتمين بعلم النفس بين الجريمة وبين بعض الأمراض النفسية كالعصاب والذهان" فثيودورايك" يرجع الإجرام إلى شعور المجرم بالذنب قبل ارتكابه للجريمة، هذا الشعور الذي يجعله قلقا، والجريمة هي الوسيلة المناسبة التي بها يتجاوز حالته النفسية لينال العقوبة التي يخفف بها من شعوره بالذنب فهو عندما يرتكب الجريمة فإنما يسعى إلى العقوبة لإزالة الشعور بالذنب الذي ضل يراوده.

ثانيا: مدرسة التحليل النفسي: ومن أهم النظريات التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي في هذه المدرسة نذكر مايلي:

1. نظرية التحليل النفسي عند فرويد Freud: تعمق فرويد في النفس البشرية وراح يفسر السلوك الإجرامي انطلاقا من تقسيمه للنفس إلى ثلاثة أقسام و هي: ألهو Id، الأنا Ego و الأنا الأعلى « Super Ego »،مرجعا السلوك الإجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية و النزاعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات و قوانين الحياة الاجتماعية، أو عن إظهارها أو كبتها في اللاشعور و إما إلى انعدام الأنا العليا أو عجزها على أداء وظيفتها في الرقابة و الردع، و في الحالتين تنطلق الشهوات و الميول الغريزية من قيودها التي تجد الإشباع عن طريق السلوك الإجرامي.

(2) مأ مون، سلامة. أصول علم الإجرام والعقاب. الإسكندرية :دار الكتاب للنشر والطباعة، 1979،ص 197.

(1)Franck,C.Recidivison Psychopathy and Personality. Birt, J.Deling,1950,pp 192,201.

ويؤكد فرويد على أن الإجرام هو تعبير عن أزمة نفسية داخلية وإشباع لا شعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة والتكوين، والتي نمت في ظل فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب والتربية، سواء بالقمع والحرمان والقسوة، أو بالإشباع الزائد للرغبات، وعدم رفض أي طلب أو مواجهته بالتقويم المعياري السلبي، كل ذلك ينتج لاحقا بين المكونات الذاتية الشعورية وغير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية وتخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال إلى رد فعل عنيف ومتطرف على معايير المجتمع فيحلو حينئذ انتهاك القانون والاعتداء على الحياة الاجتماعية، بما فيها من أعراف وتقاليد ومقدسات [8].

2. نظرية يونق Yung : يشير "يونق" إلى أن هذه الشخصية لديها اضطراب ولو بسيط في جانب واحد على الأقل من جوانب الشخصية، كما أنه يوافق فرويد على أن العصاب هو عملية ناتجة عن كبح لطاقة الليبيدو، ويؤكد يونج أن العصاب يزداد بواسطة عوامل ثانوية مثل التدليل والتوتر الناتج عن ضغوط الحياة، وأن تكرار العصاب يمكن إرجاعه إلي سوء إدراك وفساد العلاقات الشخصية، كما يرى يونج أن اللاشعور الجمعي الفطري قد هيأ شخصية الفرد بطرق مختلفة للارتباط والانطواء، وأن الهدف من التفرد هو الوصول إلى الخصائص الفطرية المميزة لتحقيق آمال وأهداف الشخص، فإذا ما أحبط هذا الهدف من العالم الخارجي فإن أسلوب التربية الذي نشأ عليه الفرد يختلف عن ميوله الفطرية، عندها يحدث الصراع بين اللاشعور والشعور، الأمر الذي ينتج عنه العصاب[9].

ومع تزايد الميول لتحقير حقيقة الفرد من طرف المحيط الخارجي تزداد الصراعات لدى الفرد التي ربما تحدث خللا بين المكونات المختلفة في الشخصية، مثل اختلاف الاتجاهات والمكونات المسيطرة مع الاتجاهات والمكونات الكامنة، والتي قد تفقده القدرة على فهم البيئة والمجتمع بدقه والتأثير فيهما بوضوح، ويؤكد يونج على أنه يوجد بداخل كل منا قدر من هذا اللاشعور الجمعي، فكل طفل يولد ولديه استعداد لإدراك أمه كما يولد ولديه الاستعداد للسيطرة والقسوة، ومثل هذه الصور والاستعدادات الموروثة التي تمارس تأثيرا توجيهيا على سلوك الفرد منذ بدء حياته فإنها تنمو لديه وتدعم من خلال خبراته الذاتية.

(1)August Eichhorn, The Way To World youth,Meridianborks,1995,p215

(2) Mavtin.H,Lewis.Y.Criminology :crime And criminality.rd ed,How GhtonMifftin, Boston,1983,pp 478,479.

3. نظرية أدلرAdler: يؤكد "أدلر" على أن الشعور بالنقص الزائد منذ الطفولة يدفع الفرد إلى تبني أنماط غير مناسبة من السلوك للتعويض عن مشاعر النقص، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى منطق خاص به ليخفض مخاوفه ومشاعره حول النقص الذي يعاني منه، في حين لم يهمل جوانب تنشئه الطفل الأسرية المسؤولة عن اضطرابات سلوكه مثل الحرمان والتدليل، حيث يرى أن سلوك الفرد متعلم اجتماعيا وأن تقصير الوالدين في تعزيز محاولات الطفل نحو النجاح والتفوق قد يقوده إلي العصاب والإحباط ويشعره بالفشل وعدم النجاح ويقلل من ميله الاجتماعي، ويزيد من عزلته ويمنعه من التفاعل مع الآخرين في المجتمع ويدفعه إلى تبني أهداف خاصة له متسلطة ومتعجرفة ولا تحقق ذاته المثالية، التي لا تخدم أهداف المجتمع، ويصبح أنانيا ومنطويا حول نفسه، كما يؤكد أن الفشل وشعور الإنسان بالتعاسة واليأس والاستسلام وعدم القدرة على تحقيق أهدافه الاجتماعية تقوده إلي السلوك غير السوي [10].

إن النقص في الميول الاجتماعية لدى الفرد حسب أدلر يجعل منه نموذجا فاشلا في الحياة وهو ما يؤدي به إلى العصاب ويدفع به إلى الإجرام والانحراف كامتهان السرقة والاحتيال.

4. نظرية هورني Horney: يرى أن العدوان دافع مكتسب ويعد وسيله يحاول بها الإنسان حماية أمنه، فالقلق الذي يعاني منه الفرد نتيجة خبرات الطفولة المؤلمة المتمثلة في اللامبالاة والخلافات العائلية في المعاملة والإسراف في القسوة أو التدليل الزائد أو الحماية الزائدة قد يثير الفرد للكفاح والتغلب على مشاعر عدم الأمن والعجز، مندفعا في ذلك إلى إتباع سلوكيات منحرفة وغير سوية من أجل تحقيق ذاته؛ فالطفل القلق الذي ينعدم لديه الشعور بالأمن ينمي مختلف الأساليب ليواجه بها ما يشعر به من عزلة وقلة حيلة، فقد يصبح عدوانيا ينزع إلي الانتقام بنفسه من هؤلاء الذين نبذوه أو أساءوا معاملته، أو يصبح مذعنا حتى يستعيد الحب الذي فقده مرة أخري، وقد يكون لنفسه صورة مثالية غير واقعية ليعوض النقص والقصور الذي يشعر به وقد يحاول رشوة الآخرين ليحبوه، أو يستخدم التهديدات ليرغم الآخرين على حبه، وقد ينغمس في الإشفاق على ذاته والرثاء لها ليكسب إشفاق الناس وتعاطفهم، فإذا لم يستطع الحصول على الحب. فقد يعمل على تحقيق القوة والسيطرة على الآخرين، وبهذه الطريقة يعوض إحساسه بالعجز ويجد منفذا للعدوان، ويميل لاستغلال الناس، وقد يصبح شديد الميل إلى التنافس ويصبح الكسب عنده أهم بكثير مما يحققه من انجاز وقد يحول عدوانه إلى ذاته ويحقر من ذاته.

---

(1) Ibid, p500.

5. نظرية Fromm :" يشير فروم" Fromm إلى أن الفرد يتعثر في نموه نتيجة للسلوك غيرا لسوي للوالدين، حيث يري أن أنماط المعاملة الوالدية وخاصة الإهمال والتدليل يجعلان الفرد يخلق لنفسه وسائل تمكنه من التكيف بصورة مختلفة لإعادة التوازن مع نفسه، قد تتمثل تلك الصور في العدوان ومعارضة المجتمع ورفض مبادئهم وإلحاق الأذى بالأفراد، كما قد تتمثل تلك الصور فيما سماه فروم (بالحرباء) حيث أنهم يتوارون في الأدوار الاجتماعية المقبولة في حين أن المسايرة الذاتية شعور غير مرغوب فيه لديهم، وقد أطلق فروم على هذه الفئة اسم الشخصية استغلالية المرجع وهم الذين ينظرون إلى أن كل شي حسن يكون مصدره خارجيا، وأنهم يكافحون من أجل الحصول على التحكم في هذه المصادر بالقوة والدماء، ويؤكد بأن الحافز إلى التعالي هو رغبة الإنسان في الارتفاع والارتقاء فوق الطبيعة الحيوانية ليصبح خلاقا، وإذا ما أحبطت هذه الحوافز الخلاقة فأنه يصبح عدائيا مدمرا وأن الحافز والدافع البيولوجي الطبيعي هو الذي يشكل سلوك الفرد، وبناء على ذلك فإن الفرد قد يسلك سلوكا عدوانيا نتيجة لقوة في الحوافز والدوافع، خاصة أن الإنسان يكافح من أجل التخلص من عجزه لأجل تحقيق حاجاته وذاته والسيطرة على مادية المجتمع، وبذلك ينظر فروم إلى أن الفرق بين الشخصية السوية وغير السوية يكمن في عثورا لفرد السليم على إجابة لدوافعه تشبع معظم حاجاته، ويشير سوليفان إلى أن السلوك المضطرب ينشأ من تفاعلات الأفراد في الحياة اليومية، أي أن السلوك المضطرب يظهر دائما في علاقة الفرد مع الأفراد الآخرين، وأن القلق ظاهرة ناتجة عن سوء هذه العلاقات المتبادلة، كما اعتبره "سولي فان" استجابة تحصيل من الفرد بسبب شعوره بالنبذ من قبل الآخرين.

فالشخصية غير السوية لكي تتخلص من مصادر القلق وتنعم بالأمن فإنها سوف تنظر إلى مجاراة عادات المجتمع وتقاليده، ولذلك يعيش هذا الفرد ولديه اتجاهات حاقدة تجاه الآخرين.

6. نظرية أريكسونErikssonٍ: يؤكد أريكسون على أن مشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدية القاسية والمليئة بالنبذ والسيطرة، وأن هذه الممارسات قد تجعل من الفرد في الكبر يسيطر على من حوله، سواء السيطرة التي تتسم بالقبول والحب، أو السيطرة الممثلة في القسوة والعدوان، وأن تبني الفرد للسلوك العدواني ومعاكسته للقيم السائدة واتخاذ هوية سلبية، يحدث عندما لا يجد الدعم من الآخرين، وكذلك في غياب المناخ المناسب لتقدير الطاقة الداخلية، الأمر الذي يمهد لظهور سلوكيات سيئة كالاضطراب الاجتماعي والتحيز[11].

(1) محمد، عارف. الجريمة والمجتمع: نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي.مصر: مكتبة الأنجلو، 1981، ص ص 135، 136.

المطلب الثاني: الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة:

يقوم هذا الاتجاه بالرغم من تعدد نظرياته المفسرة للظاهرة الإجرامية على افتراضّ أساسي هو أن السلوك الإجرامي تعود جذوره إلى المحيط الاجتماعي والثقافي المحيط بمرتكبي الجرائم الذي يخلق الأسباب والعوامل و يهيئ الظروف لظهور مثل هذه السلوكات وعلى هذا الأساس اعتبرت الجريمة ظاهرة اجتماعية، ومن هنا سنحاول عرض أهم النظريات الاجتماعية التي تناولت ظاهرة الجريمة والعود إليها وهي: نظرية الوصمة لصاحبها" قوفمان"، نظرية التقليد عند تارد، نظرية المخالطة الفارقة" سيذرلاند" وفي الأخير نظرية الثقافة الفرعية.

أولا: نظرية اللامعيارية (الأنومي):

أ . إميل دوركايم ونظرية اللامعيارية: انطلق" أميل دوركايم" في هذه النظرية من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنبا منه الوقوع في التفسيرات الغائية، أو الركون إلى عوامل دخيلة[12]، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين مؤشرات اجتماعية ظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية،.من هذا، يبدو *تغير* ملحوظ في السؤال البحثي لديه من: لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن .كما كان يطرحه النفسيون والبيولوجيون .، إلى: لماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمن ارتكاب الجريمة ؟.

عموما، انتهى"دوركايم "من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول: بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع، في هذه الحالة من التغير، خاصة إن أتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، بكلمات أخرى" لاحظ، دوركايم أن المعايير الاجتماعية

(1) أميل دوركهايم. قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمد قاسم و محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، افسكندرية، 1988،ص120.

الثقافية تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة الأنومي التي يصاحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي[13].

والملاحظ أن نظرية دوركايم هذه تقوم على فرضين أساسيين هما:

1. كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً.
2. وكلما قوى التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف.

ولقد قبل دوركايم هذين الفرضين بعد أن انتقد الفكر الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية، الذي مفاده أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء، بقوله: أن هذا الفكر ركز على متغيرات غير حقيقة (دخيلة) في محاولته لتفسيره الظاهرة الإجرامية، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماع في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، فالنشاط الاجتماعي في أي مجتمع يزيد في الصيف، ويقل في الشتاء، ومن هنا فإن المناخ حارا كان أو باردا لا يتحكم في معدلات الجريمة وإنما في مدى نشاط الأفراد وتفاعلهم وهذا الأخير هو الذي يؤثر في حجم الجريمة بالمجتمع.

من بعد ذلك قام دوركايم بإدخال متغيرات اجتماعية أخرى ليتحقق من مدى علاقتها بالجريمة منها(الدين، واللغة، والقومية)، فقبل الفرض الذي نص على وجود علاقة بين الدين المسيحي والظاهرة المدروسة(الانتحار) وبالتحديد المذهب البروتستانتي، وللتأكد من هذه العلاقة تحكم في متغير القومية وإعادة الاختبار فأخذ منطقتين من فرنسا إحداهن يعتنق أفرادها المذهب الكاثوليكي المحافظ، والثانية يعتنق أفرادها المذهب البروتستانتي المتحرر، فوجد من مقارنة معدلات انتشار الظاهرة أنها تنخفض في الأولى وترتفع في المنطقة الثانية، كذلك تحكم في متغير الموقع الجغرافي (شمال جنوب) والقومية(الجنسية)[14].

وانتهى في الختام، وبعد تحليله لمضمون الفكر البروتستانتي، والذي تبين له أن معتنقيه هم أكثر من غيرهم شعورا بالفردية والاغتراب وأكثر طموحا ماديا وتزيد عندهم درجة التحرر من الضوابط الاجتماعية، وانتهى لتأكيد أن الجريمة وبالتحديد ظاهرة الانتحار ذات علاقة قوية بظاهرة الفردية التي تتأثر هي الأخرى بدرجة التماسك الاجتماعي التي تتحدد بمدى تغلغل التغير الاجتماعي لمكونات البنى الاجتماعية بالمجتمع.

---

(2) نقلا عن محمد عارف.المنهج في علم الاجتماع: المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع.ط1، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1975، ص ص165، 166.

(1) نفس المرجع السابق، ص23.

وبعد الانتهاء من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى: تنميط هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له، يتلخص في[15]:

1. **الانتحار الأناني**: يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعتري مكونات أبنيتها الاجتماعية ويؤدي هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظراً لشعورهم بالعزلة والانفراد أو الفردية.

2. **الانتحار الإثاري** :وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته، أي لا يعتبر نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة، ومن أمثال هذا الضرب من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداء للمجموعة المقاتلة.

3. **الانتحار الأنومي أو اللامعياري**: أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفاً مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخبط الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظراً لعدم حدوث تماثل بينهم.

وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته يصبح في حالة تخبط بين العديد من نماذج السلوكية، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معناً الأمر الذي يقوده للانتحار.

و بالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلاّ أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء" كوهن " و"كلود "و"ميرتون" .

ب . ميرتون ونظرية اللامعيارية: قام بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية، ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده" دوركايم"، فلقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة [16]، وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة

(2) أحمد، الخشاب. التفكير الاجتماعي: دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعي.لبنان: **دار** النهضة العربية، 1981 ، ص ص596،600،

(1) نبيل، رمزي. النظرية السوسيولوجية المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة، قراءة وبحوث.القاهرة :دار الفكر الجامعي،1999،ص ص354،355.

يظهر ما أطلق عليه"**الانحراف الإبتكاري**"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإجبار الثقافي، هذا ويمثل الانحراف عند"ميرتون" خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: **الانحراف الانتمائي** ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأتها الأولى و**الانحراف الانسحابي** الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، و **الانحراف الثوري** الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا **الانحراف الطقوسي** الذي يمثل حالة من حالات الانحراف **غير المعيب**، وهو يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد [17].

فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما **معيب**، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله(أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقية غير أنه غير عادى أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون "بين نوعين من المنحرفين هما:

المنحرف المنشق، والمنحرف الضال ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول(المنشق) بخروجه عن المعايير يحاول الثاني (الضال) كتمان ذلك وإنكاره، ومثال ذلك المنشقين السياسيين الانفصاليين عن السلطة، كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الضال الذي يعترف بهذه الشرعية، أيضا فإن المنشق غالياً ما يمثل شخصية ثورية أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، وهو لا يهدف من هذا تحقيق فوائد ذاتية أو شخصية إنما يهدف خدمة المصلحة العامة عكس الضال الذي يهدف إلى الإفلات من ضغوط قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة[18].

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها أن" **ميرتون** "قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لاسيما في المجتمع الذي قام بدراسته واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه(المجتمع الأمريكي) ويضيف" ألبرت كوهن "أن هذه النظرية في الأنومي ذرية وفردية (ضيقة الأفق)، فرغم طابعها الاجتماعي(السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنوميين مفصولين عن الواقع لاجتماعي وكأنهم في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في تفسير الجريمة، ومن جهة أخرى تنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمانية

(2) المرجع السابق، ص ص346،347.

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 352، 353.

والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الأنومي في المجتمع، فدوركايم مثلا يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما ميرتون فهو يرى أن الانحراف مرتبط طرديا بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن حالة التجاذب هذه حالة دائمة في أي مجتمع من المجتمعات، ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقريه من المجتمع الأمريكي ذا التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية.

ج . **كلورد، و أوهلن Cloward and Ohlin** ونظريتهما في الأنومي:

من زاوية أخرى قدما نظريتهما معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فهما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية[19].

1. التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظرا لفقدان الإيمان بشرعيتها
2. الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم.
3. التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب الجريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف.
4. اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

هذا ولقد ارجعا العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يحملون التنظيم الاجتماعي مسؤولية هذا الفشل إن فعلا منيوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سالبة من أهمها شعورهم بالحرمان النسبي، مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم، ويضيفان بقولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في إتباعها، فهذه الأخيرة (الفرص غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة، ولا تتاح هذه الفرصة دائما أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظى بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل؛ بكلمات أخرى إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم ذات معايير وقيم تتمايز عن الثقافة العامة للمجتمع.

---

(2) مرجع سابق، ص ص 356، 357.

الملاحظ من نظرية الأنومي أن الأهداف(الطموحات) وبخاصة المادية تلعب دورا بارزا في تفسير الجريمة، خاصة إن أُصيب البناء الاجتماعي بدرجات عميقة من التغير يمتد إلى وسائل الضبط الاجتماعي وبخاصة المعايير الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة، إما لعدم قدرتهم المادية والجسمية على ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في تحقيق تلك الطموحات يقودهم إلى تبني درجة من الشعور بعدم الانتماء أو الاغتراب عن واقعهم مما يحفزهم لتبني القيم والأفكار التي تحرض على التحرر من الضوابط الاجتماعية بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي، بتعبير آخر، إن المنتمون لهذه النظرية يريدون القول :بأن الأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحملون النظام الاجتماعي مسؤولية ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية.

ثانيا: نظرية الوصمة الاجتماعية(Social Stigma) :

ظهر مفهوم الوصمة عند "جوفمان" Goffman في كتابه "الوصمة"، عام 1963، ويشير إلى علاقة التدني التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل. وتركّز البحث في هذا المجال بصفة أساسية على المشاكل الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات، وعلى آليات التكيف التي يستخدمونها لمجابهة هذه المشاكل، وأن هذه الوصمة التي يُوصم بها الفرد، قد تكون جسمية (العدوى بأمراض جنسية)، أو وثائقية (صحيفة حالة جنائية)، أو قرينية (صحبة سيئة)، سواء كانت منسوبة أو مكتسبة.

فالوصم بشكل عام" هو إطلاق أو إلصاق مسميات غير مرغوب فيها بالفرد من طرف الآخرين، على نحو يحرمه من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له؛ لأنه شخص مختلف عن بقية الأشخاص في المجتمع. ويكمن هذا الاختلاف في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، التي تجعله مغترباً عن المجتمع الذي يعيش فيه ومرفوضاً منه، ما يجعله يشعر بنقص التوازن النفسي والاجتماعي، فهي العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الشائعات، وتشير إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو، الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

1. **جورج هربرت ميد والوصمة الاجتماعية:** حسب جورج هربرت ميد أن الوصمة الاجتماعية تزداد بناءً على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها، فأكد أن العقوبات الصارمة المرتبطة

بالمتابعة والمقاضاة، مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف، كما أن الإجراءات التي تُتخذ نحو مخالفي القانون، تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، ما يخلق روح العداوة عند المنحرف[20].

وينطوي توجه "ميد" هذا على أن نظام العقوبات الصارمة هو نظام فاشل تماماً، وأن فشله لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى تكوين فئة إجرامية.

إن المبالغة في تطبيق الجزاءات تُثير الحقد والعداوة عند المنحرف، كما يؤدي الاتجاه العدائي من جانب المجتمع إلى مزيد من الانحراف، وأن عدم الاتساق في فرض العقوبات هو أهم ما يعرض الشباب لاحتراف الجرائم، لإحساسهم المتزايد بالظلم؛ إذ مهما كانت فداحة الذنب الذي يرتكبه الفرد، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد.

فإذا شعر أن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة، فالنتيجة الطبيعية لذلك هي الشعور بالاغتراب عن المجتمع، والنظر إلى زملائه من المجرمين بوصفهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق، لذا قد يغادر السجين السجن وهو عدو للمجتمع، وأكثر ميلاً عن ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الإجرامي.

2. أولمرت والوصمة الاجتماعية: أكد على أن رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك المنحرف، غالباً ما يُفضي إلى تقويته، وليس إلى اختزاله؛ فالسجون —مثلاً– تلعب دوراً فعالاً في إفراز المجرمين والعصاة منهم أكثر من إصلاحهم، وأيما كانت الأسباب الأصلية للسلوك المنحرف أو للانحراف الأولي، فإن الجزاءات الاجتماعية تؤدي إلى الانحراف الثانوي، حسبما يقول المثل: "إذا افترضت الشر في شخص ما فسوف يعيش شريراً".

ويوضح هذا اعتماد مفهوم الوصمة على عدد من المعاني المرتبطة بالفعل، والفاعل، والظروف، وأفكار وشخصية ومعتقدات الفرد الموصوم، وكذلك أفكار ومعتقدات المجموعة التي تطبّق الوصم.

3ـ بكر Becker والوصمة الاجتماعية: إن الانحراف يُنشئه ويخلقه المجتمع، وهو لا يعني المفهوم العام الذي يشير إلى أن أسباب الانحراف تنبع من الواقع الاجتماعي للمنحرف أو من المتغيرات الاجتماعية التي تدفعه إلى الانحراف، وإنما يعني أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية ضد بعض الأشخاص، ومن ثم

(1) George.h.mead. psychology of punitive justice. A.j.s.23, 1928,p140.

وصمهم بالخارجين Outsiders عن القواعد الاجتماعية، ووفقاً لذلك يصبح تعريف الانحراف لا علاقة له بواقع أو خصائص الفعل الذي يخالفه الفرد، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية ضد المخالف من آثار سلبية. ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم الفرد به من قِبل الجماعة أو المجتمع.

يتضح مما سبق أن المجتمعات هي التي تحدد الانحراف بإقرار بعض القواعد، التي يُعد انتهاكها انحرافاً من منظور بناء ذلك المجتمع، وأن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه؛ وبمعنى آخر فإن الانحراف ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، وإنما خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين، في ضوء القيم والمعايير السائدة.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب بكر إلى أن المضمون الرئيسي لهذه العملية يتركز أساساً على التأثيرات المهمة، التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين. مثال ذلك: كيف يُنظر إلى هؤلاء من قِبل بقية أفراد المجتمع، وكيف ينظرون لأنفسهم؟ وأخيراً أثر هذا الوصم على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين؛ لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به ينبغي أن يكيفوا أنفسهم على التعامل معاً بوصف أن هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

وبناءً على ذلك يتحدد مفهوم الوصم من خلال العناصر الآتية:

أ. يتسم المجتمع الإنساني بوضع العديد من القواعد الاجتماعية، التي تنظِّم السلوك الإنساني وتحفظ للمجتمع توازنه واستقراره.

ب . يتحدد نوع سلوك الفرد من خلال تطبيق هذه القواعد المنظمة للسلوك عليه، ومن ثم فإن تحديد السلوك بكونه (منحرفاً) يكون من خلال رد الفعل تجاه هذا السلوك ولا يرجع إلى السلوك ذاته، فإذا لم يكن هناك رد فعل فلا يكون هناك انحراف.

ج . عندما يدرك المشاهدون الاجتماعيون سلوكاً ما ويوصمونه بالانحراف، فإن مرتكب هذا السلوك يوصم أيضاً بالانحراف، ويكتسب صفة مجرم أو منحرف.

د . ينظر المشاهدون إلى الفرد حال وصمه بأنه يتصرف في ضوء ما وُصم به؛ فالشخص الموصوم يُنظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم، مع تجاهل السمات الأخرى التي يُسلّم بها.

هـ . يراقب . عادة . من صدر عنهم رد الفعل (الأفراد، الجماعات) هؤلاء الذين وُصموا بأنهم منحرفين، لأن من المحتمل عودتهم لارتكاب السلوك الإجرامي نفسه مرات أخرى.

و . يكون رد الفعل الاجتماعي –غالباً– تجاه الموصومين . وما يصاحبه من مواقف واتجاهات سلبية نحوهم من أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرسمية معبراً عن الاستنكار والسخرية والرفض والنبذ الاجتماعي لهم ولأسرهم بصفة خاصة، ما يفرض عليهم نوعاً من العزلة الاجتماعية.

ي . يترتب على رفض المجتمع ونبذه للموصوم سلوكاً منحرفاً (انحراف ثانوي)، ويعد نتاجاً لتقبل الوصم بوصفه هوية ذاتية تؤدي بالموصوم إلى الاتجاه نحو امتهان الجريمة والانحراف، والابتعاد عن مزاولة النشاط المشروع، وخاصة الوصمة الجنائية التي تشير إلى العملية التي تُنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات؛ ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه الفرد، الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء داخل المجتمع.

ثالثا: نظرية التفكك الاجتماعي

تعتمد هذا النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة الجريمة على التفكك الاجتماعي والذي يعرفه"ميشيل مان" بأنه مصطلح يشير إلى جملة من، الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقاليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى بالمجتمع[21]، تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي.

إن التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، هذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف) تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقاليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل، ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى، وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها[22].

1. فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك.

2. ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، مما يؤدى إلى انتشار الفردية بينهم.

---

(1) ميشيل، مان.موسوعة العلوم الاجتماعية.ترجمة:عادل الهواري وآخرون،مكتبة الفلاح، 1994 ،ص ص 661،662.

(1) معن، خليل. علم المشكلات الاجتماعية. ط 1.عمان: دار الشروق للنشر، 1998 ،ص ص 128 ،129.

3. فشل المجتمع في تعديل أو تحديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.

4. فشل المعايير الاجتماعي في تيسير طريق مشروع للأفراد ليحققوا أهدافهم.

ومهما يكن من أمر هذه النظرية، يمكن تلخيصها في النموذج الآتي:

تغير اجتماعي ثوري← اضطرابات في البناء الاجتماعي←تغير سريع وجذري في القيم الاجتماعية←إخفاق الأفراد في تكوين الذات الاجتماعية اتخاذ موقف سالب تجاه المجتمع← التحرر النسبي من الضوابط الاجتماعية إتباع مسالك إجرامية لتحقيق الأهداف والطموحات الفردية.

هذا، وبالرغم من أن البعض [23] يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهمتها وقصور يعتريها، إلا أن الباحث يرى أن هذه النظرية قد ألقت الضوء على حالة مهمة من الزاوية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي كما أتضح من العرض السابق، ليس متغيرا أحاديا الجانب أو بسيط، فهو ظاهرة اجتماعية تحوى العديد من المتغيرات الفرعية كالتغير في النسق ألقيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي، ولكن هذا قد لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها، هذا ويذهب" حيدر البصري "في مقال له على شبكة الانترنت [24]للقول بأن" ثور ستين سيلين "لم يراع أن العلاقات بين أغلب أفراد الحواضر هي متفككة مقارنة بما في الأرياف ومع ذلك كله نجد أن المجرمين قلة من أولئك وليسوا جميعا، هذا ويضيف في انتقاده لهذه النظرية قائلا :أن هذا الطرح قد طُور من خلال دراسات على المجتمع الأمريكي، الأمر إلي يجعلنا غير قادرين على تعميم نتائجه على سائر المجتمعات.

رابعا: نظرية التقليد عند "طارد" tard

(2) فوزية، عبد الستار . مبادئ علم الإجرام والعقاب.ليبيا: المكتبة الجامعي، 1998 ، ص50.

(1) www.annabaa.otg/indexhtm

تنطلق هذه النظرية من أساس مفاده :أن الإنسان حينما يسلك أي مسلك إنما هو مقلد لمثل احتذ به في سلوكه هذا، أي يسعى الفرد لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم، والجريمة سلوك اجتماعي مثلها مثل غيرها من مسالك اجتماعية (لغة، عادات، قيم، ممارسات دينية)، والفرق بينها كامن في درجة القبول الاجتماعي لها والذي يتحدد بمقدار الضرر الاجتماعي اللاحق بالجماعة إثر هذا السلوك أو ذاك، فكلما أنخفض هذا الأثر السالب زاد قبول السلوك، حتى إذا ارتفعت إيجابياته صارت الجماعة تحث عليه وقد تشرع ما إن خالفه الفرد عقابا[25]، فالمجرم في هذه النظرية مثله مثل غيره من الأفراد في عامة الخصائص العامة كسمات أبناء جنسه أو عرقه أو ما في حكمه، كذلك ترى هذه النظرية أن الإنسان لا يسلك أي مسلك اعتباطا، وإنما بموجهات عدة من أهمها اتخاذ مثل يحتذ به، أي أن الفرد يسعى إلى تقليد المثل في تفاعله الاجتماعي مع الآخرين.

ويرى" تارد "أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية (مرضية)، ضارة بالمجتمع وتضر بمصالحه ومصالح الأفراد، فهي في نظره كمرض السرطان الذي يتدخل في حياة الكائن الحي، ولكنه تدخل مؤذي ضار يؤدي إلى موته أو فنائه، ومن هنا يرى أن الجريمة ظاهرة مثلها مثل الصناعة، والفرق بينهما كامن في أن الأولى ضارة أو سلبية، أما الثانية فيغلب أثرها الإيجابي على آثارها السالبة، فالجريمة كأي إنتاج صناعي جديد يخلق على يد فئة قليلة جدا من الأفراد ثم سرعان ما يتهافت الآخرون على تداوله والعمل به حتى يشيع استعماله بين أغلب أفراد المجتمع[26].

والتقليد في نظر" تارد"[27] لا يكون إلاّ في جماعة، كما أنه يخضع إلى قوانين:

أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما الصغار يقلد الكبار، والمتخلفون يرنون إلى تقليد المتحضرين.

وثانيها: تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقلد بالمقلَد، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول: بأن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي وهذا ما قد يأخذ على النظرية وقدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات.

---

(2) عدنان، الدوري. أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مطبوعات جامعة الكويت، 1973، ص 241.

(1) المرجع السابق، ص245

(2) فرج، صالح الهريش. علم الإجرام. ط 1،ليبيا: المكتبة الوطنية،بنغازي،1999 ، ص ص 333،334.

وثالثها: أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلاً، كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم وبتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحياناً بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك ...الخ.

في نهاية عرض هذه النظرية نخلص لسؤال مفاده :إن كان الأجرام وانتشاره مرهون بدرجة تقليد الأفراد لبعضهم البعض فكيف يزيد الأجرام ويتغير في طرق إبدائه في المجتمعات الحضرية ذات الدرجة الأقل من التقليد نظراً لزيادة التباين بين الوحدات الاجتماعية والأفراد؟، وإن كان التقليد ييسر لنا تفسير انتشار الإجرام، فكيف نفسر منشأه الأول؟ أي لماذا ارتكبه أول المرتكبين والذي قلده من أتوا من بعده ؟، هذا ويلاحظ أن هذه النظرية تهمل بشكل واضح الإجرام بالخطأ وكأنها لا تراه ضرب من الإجرام الذي يحتاج إلى معالجة قائمة على أسس من الفهم العلمي.

وبوجه عام، يمكن القول أن هذه النظرية لا تفسر الظاهرة الإجرامية بقدر ما تقدم شروح لعمليات انتشار السلوك الإجرامي فقط وذلك بالاعتماد على ظاهرة نفسية اجتماعية هي التقليد.

خامسا: نظرية المخالطة الفارقة عند" سيذرلاند Sutherland"

لقد بدأ" سذرلاند "في محاولته لتفسير السلوك الإجرامي وارتفاع معدلاته من نقطة غاية في الأهمية تمثلت في مراجعته لكثير من النظريات التي طرحت في صدد هذا الموضوع، بما في ذلك النظريات التي تدخل ضمن الاتجاه التكاملي، وهدفه من ذلك بلوغ الأولويات التي يشترك فيها المنحرفون و المجرمون، بمعنى، أنه سعى للوصول لطرح فيه من العمومية ما ييسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي.

كما يبدو اعتماده على نظرية التفكك الاجتماعي التي طُرحت حول الجريمة، فهو يعتقد أن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف حالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعتري البناء الاجتماعي فتخل بوظائف أنساقه الاجتماعية، والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي، والمؤسسات التي تعمل على تأدية هذه المهمة التي على رأسها الأسرة والمدرسة، والنادي، وغيرها من المؤسسات التربوية الاجتماعية.

إن مثل هذه الوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسوا من فئة المجرمين، وليس من خلال التقليد النفسي كما يذهب لذلك" تارد "وإنما عن طريق تعلم هذا السلوك من خلال انخراط الفرد في تلك الجماعات التي تبيح مثل هذا السلوك الإجرامي إذا نجد القيم والمعايير الثقافية لا تكترث بزجر الأفراد عن إبداء هذه السلوكيات، وتتمثل عملية التعلم هذا في أمرين هما:

أولا: عملية تعلم الجوانب المادية التقنية المتعلقة بأساليب ارتكاب الجرائم أو الوسائل التحضيرية وعمليات التخطيط والتنفيذ أي (تكنيكات ارتكاب الجريمة)[28].

ثانيا: تعلم الفرد مجموعة من الاتجاهات والقيم والأفكار والتدابير التي تدفع الفرد لإبداء جريمة ما، أي تكوين نسق فلسفي إجرامي.

والحقيقة أنه ليس هذا فقط ما يتعلمه الفرد فهنك الاتجاهات الإيجابية التي تكون الضمير وتمثل موانع ذاتية لارتكاب السلوك الإجرامي، وفي تفاعل الأفراد مع الجماعة يحدث أن تتنازع هذه الاتجاهات السالب منها والإيجابي، فإن تأثر ببيئة فسد تنظيمها الاجتماعي وفي الوقت نفسه انطوى تماما أو نسبيا عن الجماعات ذات التنظيم المحكم و التي تحذر السلوك الإجرامي والمنحرف، رجحت بذالك كفة الاتجاهات السالبة فيقع الفرد على إثر ذلك في سلوك الإجرامي، أما إذا حدث العكس، بمعنى، زاد تأثره بجماعة حققت درجة نوعية مقبولة من التنظيم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، انعزل عن النمط الثاني من الجماعات(المتفككة) رجحت كفة الاتجاهات الإيجابية، الأمر الذي يبعده عن منزلقات الإجرام[29]، وعلى هذا النحو يجرم الفرد أو ينحرف حينما يتصل من جهة بنماذج تستحسن السلوك الإجرامي وحين ينعزل من جهة ثانية عن النماذج التي تستهجن هذا السلوك، فإن تنازعا هذا النموذج أو ذلك، فأيهما رجحت كفته لدى الفرد، أثر فيه وأنساق في المسار الذي تؤكده هذه أو تلك الجماعة[30].

هذا ويحاول"سذرلاند"إيضاح قصور الركون للتقليد و حده في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام، أي المقصود منه وغير المقصود، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا ويذكر أن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها: استمرار التأثير، بمعنى استمرارية الاختلاط التفاضلي أو النسبي بالجماعات الجانحة، فكلما استمر وزاد في درجته أثر ذلك على تكون الاتجاهات السالبة الأمر الذي يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم، كذلك : أسبقية التأثير، ويقصد منها أي النماذج أثرت في الشخص أولا، ذات التنظيم الاجتماعي المحكم أو مختلة التنظيم ؟

---

(1) عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ص 247،251.

(2) فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ص 54،55.

(3) مداني، مداني. "أثر البرامج التاهيلية في الحد من ظاهرة العود". رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2008،ص50.

وفي أي المراحل العمرية تأثر الفرد بثقافة هذه الجماعة ؟ فهو يعتقد أنه كلما تأثر الفرد في عمر مبكر بالجماعات المنظمة، زادت احتمالية التزامه بالقوانين والقواعد الأخلاقية بالمجتمع، نتيجة تكون الاتجاهات الإيجابية لدى هذا الفرد [31]، وبوجه عام، يمكن تلخيص أفكار هذه النظرية الأساسية في النقاط الآتية:

1. يتأثر الإنسان في إبدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر به.

2. ويختلف مقدار هذا التأثر بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع.

3. وأي مجتمع معرض للتغير الاجتماعي السريع والجذري وهذا ما قد يجعله عرضة إلى حدوث حالة من عدم التنظيم الاجتماعي (التفكك).

4. وتوجد في أي مجتمع العديد من الجماعات التي يكون الفرد عضوا في بعضها، مما يدعوه للاختلاط بها والتأثر بثقافتها من خلال التفاعل مع باقي مكوناتها(أفراد ونظم، وقيم، ومعايير)، ويزيد أثر تلك الجماعات التي يدخل الفرد مع أعضائها في علاقات أولية مثل الأسرة والمدرسة وجماعات العمل أي الجماعات التي تسود فيها العلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية.

5. والجماعات من منظور علم الاجتماع الجنائي أنوع و أن كل منهما يمثل نموذج، الأولى تمثل نموذجا للجماعات المنظمة والضابطة لسلوكيات أفرادها، والأخرى تمثل نموذجا للجماعات المتفككة والتي تعاني من عدم التنظيم الاجتماعي مما يؤثر على وسائل الضبط في تأديتها لدورها بالنسق العام، فتسود فيها أفكار وقيم واعتقادات لا تحترم القوانين ولا تعير للعادات أي اهتمام، وقد تحرض الأفراد على إبداء سلوكيات إجرامية، وعلى العكس تماما في النموذج الأول(الجماعات المنظمة).

6. والشخص . خاصة في المراحل العمرية الأولى . يكتسب سلوكه من الاختلاط التفاضلي أي النسبي الإجباري أو الطوعي أو بالصدفة بأحد هذين النموذجين عن طريق الاتصال الشفهي أو غير الشفهي (الحركي أو الرمزي).

7.ولأن الأفراد عرضة للاختلاط بالجماعة السوية(ذات التنظيم الاجتماعي المتوازن) وغير السوية، (التي تعاني من تفكك في تنظيمها الاجتماعي) ولأن النوع الأول من الجماعات يؤكد احترام القانون و إبداء سلوك اجتماعي، والنموذج الثاني من الجماعات على العكس من الأول، فإن النتيجة المنطقية أن ينحرف الأفراد متى فاضلوا اختلاطهم وتفاعلهم مع الجماعات مختلة التنظيم الاجتماعي (المفككة)،

(1) فوزية عبد الستار ، مرج سابق، ص 54

واعتزلوا الجماعات المنظمة لاسيما في أعمار مبكرة، وتقاضوا فوائد مادية عينية من ذلك الاختلاط واستمر هذا التفاعل والتأثر بهذه الجماعة فترة من الزمن.

8. على هذا النحو، فإن الجريمة سلوك يتم تعلمه وليس موروثا أو نتاجا لمرض أو خلل في التركيبة العقلية أو النفسية للأفراد.

ولا تفوت الإشارة إلى أن هذه النظرية تمثل أول محاولة علمية مقارنة بسابقاتها من محاولات ترمي إلى تفسير ظاهرة الجريمة، كما أنها تتسم بترتيب هرمي لفرضياتها، كما أنها عمدت استخدام مفاهيم شائعة لا يختلف حول مدلولاتها، مما جعلها نظرية متحررة من الخصوصية الثقافية التي حكمت محاولات عدة من أهمها نظرية التقليد ونظرية اللامعيارية، فهذه النظرية متحررة من الزمان والمكان تصلح للاستخدام في كل الثقافات وبمجتمعات متباينة[32].

بالرغم من هذا كله، لا يبدو أن النظرية بمنجاة من النقد فمثلا– وكما يلاحظ – أنها لا تعالج ديناميكيات الجريمة (التغيرات الكيفية والكمية في معد لات الجريمة بالمجتمع)، فهي لا تفسر لنا لماذا تتغير الطرائق أو الأساليب التي يرتكب بها الأفراد السلوكيات الإجرامية، ولماذا تطورت العديد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن ولم تكن معروفة في عصورمضت؟ فما العوامل التي أدت لذلك وكيف حدث ؟ والملاحظ أنه لا التقليد ولا التعلم أو الاختلاط التفاضلي قادرة على تفسير هذه الظاهرة، وذلك يتضح من السؤال الذي مفاده إن كان فرد ما أجرم جراء تقليده لشخص أخر أعلى منه مكانة أو يماثله أو غير ذلك، أو أنه تعلمه من الجماعة التي اختلط بها طوعا أو كراهية أو بالصدفة، فلماذا أبدى الفرد الأول المقَلْد أو المتعلم منه ذلك السلوك الإجرامي ؟ هنا يتضح أن النظرية تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل جل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغير بتغير المجتمع ومن جهة ثانية، يلاحظ أن النظرية لا تبتعد كثيرا في أساس أفكارها عما طرحته نظريتي التفكك والضبط الاجتماعي، والفارق في اعتقاد الباحث يكمن في أن هذه النظرية تجمع بين الاثنين معا فتفسر الإجرام باختلاط الفرد بالجماعات غير المنظمة، وتفسر انتشار الجريمة في الجماعة من خلال التفكك الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي، ناهيك عن أن النظرية تضع الإنسان موضع الطائع الأعمى لموكونات الثقافة التي يتفاعل معها متناسية رغبات الأفراد في التغيير والابتكار والرفض لبعض أنماط السلوك غير الاجتماعية.

---

(1) مصطفى، عمر التير.السجون كمؤسسة اجتماعية :دراسة لآراء واتجاهات المسجونين.بيروت: معهد الانماء العربي، (د.ت)، ص 82.

سادسا: نظرية الثقافة الفرعية :

تتكون الثقافة الفرعية حسب "بيتر تاونسند" من أنساق متميزة القيم والمعتقدات، كما تتكون من مجموعة خاصة من النظم تختلف في مجموعها عن مثالياتها السائدة بالمجتمع، ويتم انتقال هذه القيم والمعتقدات من جيل إلى جيل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي[33] وعليه تشير هذه النظرية إلى أن"السبب في استمرار ارتكاب الجريمة في بعض المناطق الجغرافية هو نتيجة لانتقال معايير الانحراف من جيل لآخر"[34] وهذا ما يؤكده كذلك سيذرلاند بكثير من التفصيل حين أوضح أن" معدل نسبة الجريمة في مختلف بقاع العالم تتراوح بين(0%، 100%) وهنا قد أوضح الباحثون الأنتربولوجيون أن هناك قبائل منعزلة قد وجدت ويسودها الأمن ولا تخالف فيها القوانين أبدا، في حين تدأب جماعات أخرى باستمرار على مخالفة القانون، وهذه المستويات للسلوك سواء منها المشروع أو غير المشروع قد انتقلت في شكل تقاليد إلى عدد من الأجيال، ومن الطبيعي أن يكون لمعظم الثقافات معدل نسبة بين الحدين، وإن كان ثمة فروق كبيرة في هذه المعدلات، وهذا الاختلاف في معدل شبه الجريمة من منطقة لأخرى، يضع أمام النظرية العامة للسلوك الإجرامي تحديات كبيرة[35].

كما أن هذه النظرية ركزت في تفسيرها للإجرام على الصراع بين المعايير وكيفية انتقال معايير الانحراف، حيث أن صراع المعايير الذي يولد السلوك الإجرامي يفضي إلى الحقيقة التي تقول أن هناك عدة طبقات اجتماعية وعدة جماعات عرقية تتمسك بنماذج ثقافية في السلوك لا تنسجم مع الأوامر السارية ضد أنماط معينة من الجريمة، وأن هذه النماذج السلوكية غير الشرعية تدعم وتعزز بمعايير ثقافية فرعية أو خاصة تمارس ضغطها على الفرد فتدفعه باتجاه الانحراف عن المعايير المقبولة اجتماعيا والتي تشكل بمجموعها القانون الجنائي"[36].

إن هذا التفسير يقوم على أساس ثقافة خاصة تميز جماعة محددة، تميل إلى الجريمة وتحتفظ برصيد من القيم والمعايير والتقاليد التي لها علاقة بانتهاج السلوك الإجرامي، وترتبط معايير المجتمع فيما يتصل ببعض

---

(1)عبد الله ،عبد الغني غانم.مجتمع السجن. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1985،ص307

(2) Ross.J.Ehleman. sociology. New York, 1983, p172

(1)Edwin. Sutherland & Danald.R. Cressey. Criminology. Lippincott, New York, Eighth, 1970,p

(2) احمد الربايعة. أثر الجريمة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1984،ص 31.

الممنوعات وتورث أبناءها هذا الموقف جيلا بعد جيل، ومن هنا اشتهرت بعض الجماعات بالجريمة حيث تكشف دراسة مسحية عن البحوث الاجتماعية التي أجريت بين القبائل الهندية أن هناك بعض القبائل محددة تشيع الجريمة والرعب وهي تبث قواعد للسلوك بين أفرادها تتعارض مع القوانين التي تحكم سلوك القبائل الأخرى، ومن هذه القبائل قبيلة "موریاس" morias ففي هذه القبيلة وغيرها ممن على شاكلتها ينظر للجريمة على أنها سلوك عادي، لأن كسب وعيش أفرادها من عائد الجريمة التي يرتكبونها من سرقة، نهب وسلب، أي أن الجريمة عند هذه القبائل مهنة، وقد كشفت التحاليل الاجتماعية للجريمة هنا عمق هذه المشكلة وذلك لارتباطها بالتعارض بين القيم وصراعها، ذلك أن الصراعات القبلية الصغيرة لديها أحكامها الخاصة بها، وتتسم بالتحكم التلقائي في العمليات الاجتماعية، وبالتالي فعندما يطبق على هذه القبائل قوانين المجتمع الكبير بما يتضمنه من نظم وقوانين خاصة به يستمرون في حياتهم بطرقهم التقليدية التي قد أصبحت بمثابة جرائم من وجهة نظر المجتمع الكبير[37]، وليس الأمر وقفا على القبائل بل إن ثمة مدن يرتفع فيها معدل نسبة الجريمة بشكل كبير للغاية، وهنا فقد قرر "لومبروزو" أن بعض القرى في كل إقليم بإيطاليا قد اكتسب شهرة في جرائم خاصة، فواحدة تعرف بالقتل وأخرى بالسرقة وثالثة بالنصب فقد وجد مثلا أن جرائم السطو في الطريق العام في أرتينيا بإيطاليا يعادل ثلاثين مرة هذا المعدل في أي مجتمع آخر بإيطاليا، وقد عرفت هذه المدينة بأنها مأوى للصوص منذ القرن الثامن عشر[38].

إن الثقافة الفرعية كرد أو كاستجابة لظروف محددة . وهذا ما يفسر علاقتها بالسلوك الإجرامي . شأنها شأن ثقافة السجن على ما قالا"يون أروين" و"كريس" أن هناك ثلاث ثقافات بالسجن ثقافة فرعية هي ثقافة السجن، ثم ثقافة الجريمة، ثم الثقافة الرسمية للمجتمع"[39]، ولقد رأت "جيليما" أن آلام السجن تهيئ الظروف والشروط الضرورية اللازمة لظهور ثقافة السجن.

إن المجرمين يتميزون بسمة محددة هي أنهم جميعا يشتركون في النشاط الإجرامي وأن سلوكهم هذا يشير إلى مناهضتهم ومعاداتهم بدرجات متفاوتة للمعايير الرسمية، وأن التفاعل والاحتكاك بين المجرمين المحترفين ينتج عنه إحساس بالتجانس والتوافق، وما ثقافة السجن الفرعية إلا تخفيف من الآلام النفسية التي تنشأ بسبب شعور النزلاء بالنبذ الاجتماعي، فحسب "كوهان" فان التفاعل بين أولئك الذين

---

(1) نقلا عن عبد الله عبد الغني غانم. مرجع سابق، ص 30

(2) Sutherland & cressey. Op.cit, p212

(3)عبد الله، عبد الغني غانم. مجتمع الحمالين: هجرة الأيدي العاملة. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1983،ص 360.

تتماثل مشاكلهم أو يعيشون مشاكل متماثلة تعمل على التشجيع على الانسحاب من المعايير النظامية الرسمية، وبمجرد التحرر من المعايير والقواعد الشرعية يبتكر مثل هؤلاء الأفراد وسائل منحرفة تمكنهم من تحقيق النجاح، وتأخذ هذه الوسائل شكلا جماعيا عادة، بحيث تميز الجماعة ككل لا تقتصر على فرد واحد أو مجموعة أفراد وهنا يقول إميل دوركايم"إن الاستجابة والانتقام بل أن جميع ردود الأفعال المشروعة إنما تنبثق من الجو النفسي للجماعة وليس من الفرد، ويتضمن ذلك ابتكار مجموعة من القيم الجديدة التي تجعل كل الأمور مقبولة وصحيحة(حتى ولو كانت غير مشروعة) لتحقيق النجاح بأسس جديدة أو بطرق جديدة مغايرة لتلك التي تتفق مع معايير المجتمع الكبير، ومجموعة المعايير هذه تعتبر قيما إجرامية أو انحرافية، حيث أنها تمكن الأفراد من أن يحققوا نجاحات بطرق غير مقبولة من المجتمع.

في المجتمع الحديث توجد ثقافات فرعية إجرامية عديدة تعمل كلها لتجعل الانحراف والإجرام أمرا مقبولا وأن كل شيء يصبح صوابا من جانب القائمين به، وتزدهر هذه الثقافات الفرعية الإجرامية بشكل خاص في المدن الكبرى وخاصة المناطق التي يسكنها الفقراء، كما أن ثمة ثقافات فرعية إجرامية تنشأ بين أبناء الطبقات المتوسطة على ما نجد في القيم المرتبطة بنظام العمولات بين أصحاب اللياقات البيضاء والمنتمين إلى الطبقات العليا، حيث أن القيم الإجرامية تتمركز في مواقع مختلفة من البناء الاجتماعي، فان التكيف معها ليس متساويا بين أفراد المجتمع المختلفة فقد يتاح التكيف لثقافات إجرامية أكثر تنوعا بين العمال، في حين يقل ذلك بين الطبقات العليا"[40].

المطلب الثالث: الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة :

بعد استعراض الاتجاهات التي تحاول تفسير السلوك المنحرف بإرجاعه إلى عامل واحد، تبين لنا صعوبة إرجاع هذه الظاهرة إلى عامل واحد من العوامل المختلفة، ونتيجة لذلك سنتطرق إلى ما يسمى بالاتجاه التكاملي أو النظرية التكاملية في تفسير الجريمة والانحراف.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإجرام ما هو إلا محصلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية ويرجع بعضها إلى عوامل نفسية، ويرجع بعضها إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية، وهم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظروف والعوامل التي تحيط بالموقف، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي نفسي في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة، المدرسة، النادي، المؤسسات

(1) عبد الله ،عبد الغني غانم. البغايا والبغاء . الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، ص ص 249، 251.

المهنية وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية، النفسية، الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل المتشعبة والمتداخلة.

وبناء على هذا فان أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على أن الاتجاه السليم في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف يجب أن لا يقتصر على عامل واحد معين سواء كان هذا العامل بيولوجي أو نفسي أو اجتماعي أو غير ذلك، وإنما التفسير العلمي والمنهجي هو الذي يؤكد على تعدد العوامل التي تفسر السلوك الإجرامي والمنحرف.

اساليب البحث في علم الاجرام :

تتنوع أساليب البحث المستخدمة فى الدراسات الإجرامية بحسب موضوعات الدراسة ووجهتها فاذا كنا بصدد دراسة جماعية للظاهرة الإجرامية فاننا نلتقى باسلوب (الملاحظة – والاسلوب الاحصائى – والمسح الاجتماعى) اما عند دراسة الجريمة كظاهرة فردية فاننا نلتقى باسلوب (المقابلة – والاستبيان – والفحص العلمى " الاكلينيكى ") . وسوف نتعرض لكل اسلوب من هذه الاساليب كما يلى :

1– الملاحظة :– يستخدم هذه الاسلوب لجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة الإجرامية عن طريق تسجيل الباحث لكل ما يصل الى ادراكه من معلومات تمس العينة التى اتخذها موضوعا لبحثه سواء تعلقت العينه بأفراد معينين او بجرائم معينه وقد تكون الملاحظه (بسيطه) اى يستخدم الباحث فيها حواسه الطبيعية كالمشاهدة والاستماع ، وقد تكون الملاحظه (منظمه) وفيها يستعين الباحث بأدوات معينه تساعده فى جمع المعلومات مثل الاستمارات واجهزة التسجيل . عيوب هذا الاسلوب :– النتائج التى يتوصل اليها الباحث تكون معبره عن وجهته الشخصية وتقديره الخاص بعيدة عن الموضوعية

. **2 الاحصاءات الجنائية :–** – تستخدم الاحصاءات الجنائية كاسلوب للتوصل الى الكشف عن روابط السببية التى تربط بين الظاهرة الإجرامية وبين العديد من المؤثرات والعوامل الطبيعية والاجتماعية مثل (الاصل والسن والجنس) والطبيعية (نوع الطقس وطبيعة الاقليم) . والاجتماعية (الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية) وتصنيف هذه الاسباب بحسب مدى وقوه تاثيرها على هذه الظاهرة . وتتعدد مصادر الاحصاءات الجنائية فى جمهورية مصر العربية اذ يوجد اكثر من جهاز يتولى جمع هذه

الاحصاءات مثل (الجهاز الاحصائى بوزارة الداخلية ، والجهاز الاحصائى بمحافظه القاهرة والجهاز الاحصائى بادارة مكافحة المخدرات) . عيوب هذا الاسلوب :

– النتائج التى تتوصل اليها الاحصاءات الجنائية لا تاتى معبرة تماما عن وضع الظاهرة الإجرامية بكامل ابعادها الحقيقية فى المجتمع .

– عجزها عن تقديم تفسير واضح ومحدد لمسببات الظاهرة الإجرامية .

3– المسح الاجتماعى :– يقصد بهذا الاسلوب تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامى الذى تنتهجه فئه معينه من افراد المجتمع (كالأحداث ومدمنى المخدرات والمتشردين والمشتبه فيهم) او الخاصة بنوعية من الجرائم (مثل جرائم الدعارة والمخدرات) خلال فترة معينه او فى بيئة اجتماعية معينه (مدينه – قرية – حى) . ويوجد طريقتين للمسح الاجتماعى الإجرامى هما (مسح الجريمة – المسح البيئى) .

4– المقابلة :– هذا الاسلوب قاصر على دراسه الجريمة كظاهرة فردية اى ان يقوم الباحث بتوجيه بعض الاسئلة التى يطرحها بطريقة معينه الى الفرد او الافراد محل الدراسة ليتوصل من خلال الاجابات المقدمه عن هذه الاسئلة الى الكشف عن المعتقدات والقيم والنزعات الطائفية فى نفس الشخص والتى تدفعه الى سلوك طريق الإجرام .

5– الاستبيان :– لا يختلف الاستبيان عن المقابلة الا فى اسلوب توجيه الاسئلة التى يوجهها الباحث الى الفرد او مجموعه الافراد موضوع الدراسة فبينما توجه الاسئلة فى المقابلة الى الفرد او الافراد محل الدراسة مباشرة وبطريقة شفهيه فان الاستبيان تصاغ اسئلته فى استماره تسلم الى هؤلاء الافراد او ترسل اليهم بطريق البريد . عيوب هذه الاسلوب :– انه يكون قاصر على من يعرفون القراءة والكتابة

. **6– الفحص المعملى (الاكلينيكى)** :– يقصد بهذا الاسلوب دراسة شخص المجرم دراسة شامله من الناحيتين العضوية والنفسية عن طريق أخصائيين فى جميع المجالات التى تطلبها هذه الدراسة اى ان اسلوب الفحص المعلمى او الاكلينيكى مؤداه تشريح شخص المجرم من جميع الاوجه بواسطه اخصائيين فى كل ما يمس النفس البشرية للوقوف على نقاط الضعف فيه وتحديد اسلوب معاملته تهذيبيا وتقويميا